

وزارة الزراعة والثروة السمكية

قرار وزارى

رقم ٢٠٠٠/١

بحظر تصدير السلالات العمانية

من إناث الماعز والضأن إلى خارج السلطنة

استناداً إلى قانون حماية الثروة الحيوانية والحجر البيطرى الصادر بالمرسوم السلطانى

رقم ٧٧/٤٧ .

وإلى لائحة تنظيم الحجر البيطرى الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٨٤/٣ .

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يحظر تصدير السلالات العمانية من إناث الماعز والضأن إلى خارج السلطنة .

مادة (٢) : على جميع المختصين تنفيذ هذا القرار كلا فيما يخصه .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من الأول من مارس

سنة ٢٠٠٠ م .

الدكتور / أحمد بن خلفان بن محمد الرواحى

وزير الزراعة والثروة السمكية

صدر فى : ٢٥ من رمضان ١٤٢٠ هـ

الموافق : ١ من يناير ٢٠٠٠ م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٦٦٣)

الصادرة فى ١٥/١/٢٠٠٠ م

قرار وزارى

رقم ٢٠٠٠/١٧

بحظر إستيراد لحوم الأبقار الدنماركية الأصل ومنتجاتها ومشتقاتها

استناداً إلى قانون حماية الثروة الحيوانية والحجر البيطرى الصادر بالمرسوم السلطانى

رقم ٧٧/٤٧ وتعديلاته .

وإلى اللائحة التنفيذية لقانون حماية الثروة الحيوانية والحجر البيطرى الصادرة بالقرار

الوزارى رقم ٨٤/٣ ،

وإلى توصية السلطات البيطرية بحظر استيراد لحوم الأبقار الدنماركية الأصل ومنتجاتها

ومشتقاتها ،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : يحظر استيراد لحوم الأبقار الدنماركية الأصل ومنتجاتها ومشتقاتها وذلك لحين زوال

سبب الحظر وصدور قرار بهذا الشأن .

مادة (٢) : على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

الدكتور / أحمد بن خلفان بن محمد الرواحى

وزير الزراعة والثروة السمكية

صدر فى : ٨ من ذى الحجة ١٤٢٠هـ

الموافق : ١٤ من مارس ٢٠٠٠م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٦٦٨)

الصادرة فى ١/٤/٢٠٠٠م

قرار وزارى

رقم ٢٠٠٠/٨٦

بحظر استيراد الحيوانات الحية من بعض الدول

استناداً الى قانون حماية الثروة الحيوانية والحجر البيطرى الصادر بالمرسوم السلطانى

رقم ٧٧/٤٧ وتعديلاته ،

وإلى اللائحة التنفيذية لقانون حماية الثروة الحيوانية والحجر البيطرى الصادرة بالقرار الوزارى

رقم ٨٤/٣ ،

وإلى توصية السلطات البيطرية بحظر استيراد الحيوانات الحية من دول شرق أفريقيا

والجمهورية اليمنية ،

وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .